نظام الدفع الالكتروني في الجزائر، واقعه وأثره على الاقتصاد الوطني

The E-payment in ALGERIA, its reality and impact on the national economy

ميموني نسرين[1*]، فريد بن طالبي[2]

[1] جامعة امحمد بوقرة– بومرداس(الجزائر)، n.mimouni@univ-boumerdes.dz

[2] جامعة امحمد بوقرة– بومرداس(الجزائر)، Bentalbi2009@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 10 /2020/02 تاريخ القبول: 2020/03/06 تاريخ النشر: 2021/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع وآفاق وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، من خلال إلقاء الضوء على أهم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطوير تقنيات ووسائل الدفع الالكتروني من أجل مسايرة التطورات الحاصلة في القطاع المالي والمصرفي العالمي، وتحليل لمؤشرات حجم الدفع الالكتروني في الجزائر، والتطرق إلى أثر التجارة الالكترونية على الاقتصاد الوطني وكذا التحديات التي تواجه الدفع الالكتروني في الجزائر.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أنه على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة من أجل النهوض بالقطاع المالي والمصرفي إلا أن الفجوة التكنولوجية لا تزال كبيرة بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك الأجنبية وهذا راجع إلى جملة من المعوقات التي حالت دون النهوض بهذا المجال.

كلمات مفتاحية: وسائل الدفع الالكترونية، البطاقات البنكية، التجارة الالكترونية.

تصنيف *JEL* : *E50، G20، L81، O30*.

Abstract:

This study aims to highlight the reality and the prospects of E-payment methods in ALGERIA, by shedding light on the most important efforts made by the state to develop E-payment technologies and means in order to keep pace with developments in the financial banking sector, and to analyze indicators of the volume of E- payment in ALGERIA, and to

* المؤلف المرسل

address the impact of E-commerce on the national economy, As well as the challenges facing E-payment in ALGERIA.

Through this study, we concluded that despite the efforts made by the state to promote the financial and banking sector, the technological gap is still large between Algerian banks and their foreign counterparts, and this is due to many obstacles that have prevented the advancement of this field.

Keywords: E-payment; Bank cards; E-commerce.

Jel Classification Codes: E50, G20, L81, O30.

1.مقدمة

فرض التطور العالمي في التجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت تطورا مقابلا في وسائل الدفع لسداد ثمن السلع أو الخدمات، إذ أن وسائل الدفع التقليدية كالنقود الورقية والشيكات لا تتلاءم مع هذا النوع من التجارة، لذا فقد أصبح من الضروري اعتماد وسائل دفع إلكترونية تستخدم للوفاء بالالتزامات التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية نظرا لكفاءة وسرعة العمليات التجارية التي تتم عبرها.

وعلى غرار دول العالم تسعى الجزائر إلى مسايرة التطور التكنولوجي والاستفادة من المزايا التي تتمتع بها التجارة الإلكترونية، في إطار تحديث وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وإرساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحداثة واستحداث وسائل دفع الكترونية لتتمكن من مواجهة التحديات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر؟ وما هو أثرها على الاقتصاد الوطني؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تسعى الجزائر إلى عصرنة النظام المصرفي وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الرقمي من خلال العديد من الإصلاحات التي شملت المنظومة المالية والمصرفية.
- يتجه المواطن الجزائري نحو تبني وسائل الدفع الالكترونية وتغيير عاداته الشرائية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.

- توضيح أهم الجهود التي تتبعها الدولة الجزائرية نحو تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية.
- إبراز أثر التجارة الالكترونية على الاقتصاد الوطني.
- الوقوف على المعوقات التي تقف أمام نجاح المشاريع الجارية التنفيذ لتحديث وسائل الدفع.

منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والإحاطة بجوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة والمنهج التحليلي لتحليل أهم مؤشرات حجم الدفع الالكتروني في الجزائر بغرض الوصول إلى معرفة تفصيلية عن الموضوع.

محاور الدراسة: وبغية معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

أولا- الإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني.

ثانيا- واقع نظام ومؤشرات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

ثالثا- أثر التجارة الالكترونية على الاقتصاد الوطني وتحديات وسائل الدفع الالكتروني.

1. الإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني:

1.2 تعريف الدفع الإلكتروني (E-payment):

نقصد بالدفع الإلكتروني عملية تحويل النقود إلى الطرف المستفيد ولكن بطريقة إلكترونية، وعملية الدفع الالكتروني لا يتم فيها تحويل مادي للنقود عبر أنظمة الدفع الإلكتروني إنما كل ما يتم عبارة عن تغيير لأرقام الحسابات بالإضافة أو الخصم كتسهيل لعمليات الدفع عبر الشبكات. (صالح عبد الله معزب، 2019، صفحة 231)

ومما سبق يتضح أن نظام الدفع الالكتروني هو عبارة عن أداة لتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية بحيث تسهل عملية التبادل بأقل التكاليف وبطريقة سريعة وآمنة.

2.2 أشكال وسائل الدفع الالكتروني:

وتتعدد صور الدفع الإلكتروني إلى عدة أشكال تتلاءم ومتطلبات التجارة الإلكترونية، وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت دون الحاجة إلى المقابلة المباشرة:

أ- البطاقات الائتمانية:

هي تلك البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة قائمة وفعلية للعميل لدى إحدى البنوك في صورة جارية أي قابلة للسحب والإيداع بدون أي قيود وذلك لمقابلة أي سحب يظهر للعميل صاحب البطاقة، وقد أثبتت تلك البطاقات سهولة ويسر في التعامل وبل جعلت العملاء يقدمون على إيداع نقودهم في تلك البنوك لأنها تضمن الحفاظ على النقود علاوة على سهولة سحبها دون عناء في أي لحظة دون تكبد عناء حملها ومخاطر ذلك. (فرج يوسف، 2008، صفحة 48)

والبطاقات الائتمانية هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة لضمان، وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل خدمات أو عن فوائد التأخر في السداد. (بن شنينة و مطاي، 2019، صفحة 104)

ظهرت البطاقات الائتمانية كنتاج للتطور الذي مس النقود، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود، تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها وهنالك عدة أنواع من البطاقات الائتمانية تتمثل أهمها في: (عبابسة، 2016، صفحة 347)

- **بطاقة فيزا Visa Card**: هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية، هذه البطاقة متجددة بإمكان صاحبها أن يسدد التزامات البطاقة خلال مدة السماح، أو أن يسدد جزءا من الالتزامات خلال هذه المدة وتسديد البقية بعد ذلك، تعتبر هذه البطاقة من أكثر البطاقات انتشارا على الإطلاق حيث تتعامل مع ملايين المنشات والمحلات التجارية وأجهزة الصرف الآلي.
- **ماستر كارد Master Card**: تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها، تتعامل أيضا مع عدة منشات ومحلات تجارية، لها عدة أشكال أهمها: ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد الفضية، ماستر كارد رجال الأعمال،..

- **بطاقة أميريكان إكسبرس American Express**: هي بطاقة ائتمان لكنها غير متجددة، فهي ليست لها حد صرف، ويكون المبلغ الكلي المحمل على البطاقة مستحقا عند نهاية فترة السداد، أي ينبغي تسديد الالتزامات المادية لهذه البطاقة خلال مدة السماح، وبخلاف ذلك فإنه لن يجري تجديد لهذه البطاقة لمدة جديدة، وهي أنواع: الخضراء، الذهبية، والماسية حيث يمنح كل نوع لقطاع معين من الزبائن المستفيدين.

ب- البطاقات غير الائتمانية:

هي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان (قرض)، وتنقسم بدورها إلى: (عبابسة، 2016، صفحة 348)

- **البطاقة المدينة:** ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة، حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا.
- **بطاقة الدفع المسبق:** حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية، يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة، ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا.
- **بطاقة الحسم:** هي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى التي رخص لها القانون ذلك صراحة، تستخدم من طرف صاحبها لخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعه للتاجر، يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب، ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات شراء من أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائنا.

ت- البطاقة الذكية:

تشكل البطاقة الذكية عنصرا رئيسيا من العناصر المكونة لمحفظة النقود الإلكترونية، وقد ظهرت هذه البطاقة تبعا للتطور التكنولوجي والتقني الملحوظ حيث تطورت البطاقات المستخدمة في الوفاء وفقا للآتي: البطاقة البلاستيكية العادية، البطاقة ذات الشريط المغناطيسي والبطاقة الذكية. (شيخ العشرة و ملكية، ، 2018، صفحة 75، 76)

ث- الوحدات الإلكترونية:

تتكون محفظة النقود الإلكترونية من الوحدات الإلكترونية التي تشحن بها البطاقة الذكية، لتقوم عندئذ بدورها كمحفظة نقود الكترونية، حيث تمثل الوحدات الإلكترونية قيما مالية يستخدمها المستهلك للوفاء بأثمان المنتجات والخدمات، مما يجعلها تحل محل النقود التقليدية في سداد قيمة المنتجات والخدمات، تخزن الوحدات الإلكترونية بشكل مسبق في الذاكرة الإلكترونية للبطاقة الذكية أو في ذاكرة الكمبيوتر، حيث تتجسد بأرقام تتداول إلكترونيا، وتمثل قيما مالية تستخدم للوفاء، وتشكل قوة أبراء للمدين فيما لو قبل بها الدائن كوسيلة للوفاء. (بصيري، 2019، صفحة 63)

3.2 أهداف نظام الدفع الإلكتروني:

نظام الدفع الإلكتروني هو نظام مبني على تقنيات إلكترونية وتقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل لغرض صناعة الدفع الإلكتروني، من خلاله يتم تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بلد سند ورقي، وقد جاءت أهداف هذا النظام لتقضي على مساوئ نظام الدفع الكلاسيكي، وتتمثل فيما يلي:

- وضع نظام المقاصة عن عد لدفعات كتلية للوكالات البنكية، مهما كان موقعها ودرجة نشاطها بحيث كل البنوك تشارك في نظام المقاصة.
- تخفيض مدة التحصيل للقيم المالية (شيك، أمر بالتحويل، ورقة تجارية،..)، في مدة زمنية لا تتعدى ثلاثة أيام على الأكثر، علما أن هذه المدة كانت تتعدى شهرا

كاملا في السابق.

- تأمين المبادلات بين شبكة البنوك، بمعنى وضع إطار أمني تام لكل المبادلات البنكية التي أصبحت تتم عبر شبكة اتصال إلكترونية، عكس النظام السابق الذي كان يتعامل بطرق تقليدية كالطرود البريدية، وهذه الطرق غير مؤمنة لهذه التبادلات.
- تبسيط الإجراءات مع تخفيض الأخطار والأخطاء، بمعنى إلغاء الإجراءات في تنفيذ جميع العمليات الحسابية لتحصيل وسائل الدفع.
- تحسين سير خزينة البنك وكذلك خزينة المؤسسات بما فيها حسابات الأفراد، وهذا عن طريق دفع أموال في حساباتهم في مدة زمنية قصيرة. (ضيف و بوعكاز، 2019، صفحة 131)

2. واقع نظام ومؤشرات الدفع الإلكتروني في الجزائر

1.3 الجهود المبذولة لترقية الدفع الإلكتروني في الجزائر:

في إطار تطوير تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية وتحسين الخدمة المصرفية، شرعت الجزائر في إصلاحات شاملة مست المنظومة المالية والمصرفية منذ 1995 إلى يومنا هذا، عن طريق عصرنة خدماتها البنكية وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، والتي من أهمها:

أ- تأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM :

تم إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "SATIM"، عام 1995 هي شركة ذات أسهم تابعة لـ07 بنوك جزائرية: بنك الجزائر الوطني BNA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك الجزائر الخارجي BEA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية CPA، بنك البركة ELBARAKA، بالإضافة إلى شركة التأمين CNMA، تتمثل مهامها الأساسية في تحديث تقنيات البنوك، تطوير تسيير النقد ما بين البنوك، عصرنة طرق الدفع، ترقية المعالجة بين البنوك، أما الأعمال التي

تضطلع بها شركة SATIM فهي إدماج الموزعات الآلية (DAP) في البنوك التي تشرف عليها، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك خلال إجراء عقد بين البنك وSATIM، الذي يحدده التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين الموزعات الآلية (DAP) ومصالح شركة SATIM بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب. (دردوري و بلقاسمي، 2007، صفحة 120)

إنشاء شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS):

أنشأت هذه الشركة بعد اتفاق بين المجموعة الفرنسية DIAGRAM EDI الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية هي: SOFT ANGINERING و MAGACTMULTIMEDIA ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST ، لتنشأ شركة مختلطة سميت بالجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، الهدف من إقامتها هو تحقيق مشروع الصيرفة الإلكترونية على الخط في الجزائر، حيث تقدم الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد، وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية بإختلاف زبائنها، بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن والسلامة في أداء العمليات وقد أنشأت هذه الشركة في جانفي 2004، وركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية، وتقوم هذه الشركة بتقديم خدمات عن طريق برمجيات متعددة وذلك من خلال:

- اقتراح حلول للمصارف عن بعد من جهة، وتبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى.
- ضمان تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي ووظيفي يعرفه القطاع، وتقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها كما يلي:

- **التحليل الأولي:** تقوم بعمليات تدقيق الحاجات والموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة ومع محيطها.

- **التركيب:** ويتمثل في تقديم الخدمة والإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة.
- **المتابعة المستمرة:** تكون بتقديم الخدمة، الصيانة، المساعدة عن بعد لضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات. (بن صالح و طلحي، 2018، صفحة 66)

ب- إنشاء نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة RTGS:

في إطار تحديث النظام المصرفي الجزائري، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور يسمى نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة.

- **تعريف نظام Real Gross Time Settlment system:**

إن نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور، بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، وقد جاء هذا النظام لمواكبة المعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية، وذلك في 15 ماي 2006. (دردوري و بلقاسمي، 2007، صفحة 121)

- **أهداف نظام RTGS:**

إن إقامة نظام **RTGS** يهدف إلى تحقيق ما يلي: (دردوري و بلقاسمي، 2007، صفحة 122)

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظم الدفع الإلكتروني وتقليص آجال التسوية.
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات، وجعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.

ت- إنشاء نظام الدفع الشامل ATCI:

يسمح نظام الجزائرية عن بعد بين البنوك الذي أنشئ بموجب القرار 05-06 الصادر في 15 ديسمبر 2005، ودخل حيز الخدمة في ماي 2006، بتبادل كل وسائل الدفع (صكوك،أوراق تجارية، عمليات على البطاقات المصرفية،..)، ويعتبر التطور المسجل في السنوات الأخيرة منذ دخوله حيز الخدمة في الحجم والقيمة هامان حيث عالج هذا النظام في سنة 2011 كمتوسط شهري 2144 مليون عملية بمبلغ شهري متوسط يساوي 881801 مليار دينار. (GIE Monétique, 2020)

2.3 الدفع الإلكتروني في الجزائر :

أ- بطاقات السحب والدفع في الجزائر:

يعد القرض الشعبي الجزائري هو الأول الذي استحدث بطاقات السحب من وكالاته المجهزة بموزع آلي للأوراق النقدية (DAP)، وبعد ذلك عرفت بطاقات السحب تطورا ملحوظا، فاحتل بريد الجزائر المركز الأول في توزيع البطاقات بنسبة 88.66٪.

- **بطاقة VISA**: هي بطاقة تابعة لمنظمة فيزا العالمية والتي تتعاقد مع المصدرين لإصدارها، ويمكن التعامل بها في جميع أنحاء العالم وتحظى بانتشار واسع واستعمال مكثف لتوفر الموزعات وأجهزة القراءة للبطاقة في جميع أنحاء العالم، وفي الجزائر فقد عقدت عدة بنوك كبنك الخليج AGB، BNP PARIBAS EL DJAZAIR، BDL وغيرها مع المنظمة العالمية وأصبح بإمكان زبائن هذه البنوك طلب إصدار هذه البطاقة.
- **بطاقة CIB**: بطاقة تصدرها أغلب البنوك الجزائرية عبر شركة SATIM حيث تسمح بتسوية السلع والخدمات من المحلات المجهزة بأجهزة قراءة البطاقات TERMINAUX DE PAIEMENT ELECTRONIQUES وسحب مبالغ مالية من جميع الموزعات الآلية المرتبطة بشبكة النقد ما بين البنوك IRM الموضوعة من قبل شركة SATIM، ويوجد نوعين من البطاقات: البطاقة العادية والبطاقة الذهبية صالحتين لمدة سنتين.

وقد تم إطلاق الدفع عن طريق البطاقة البنكية CIB رسميا في 04 أكتوبر 2016، ويمكن لحاملي البطاقة دفع الفواتير والخدمات لدى مواقع التجارة الإلكترونية المصادق عليه، إن إطلاق هذه الوسيلة الجديدة للدفع جاء مصحوبا بإطلاق الموقع الإلكتروني bitakati.dz، وهو بوابة مخصصة لحاملي البطاقات والتجار الذين يمكنهم الحصول على معلومات متعلقة بوسائل الدفع CIB الموضوعة تحت تصرفهم من طرف بنوكهم.

- **MONEYGRAM**: وهي وسيلة دفع جديدة تتعلق بتحويل الأموال عالميا، تملك 150000 نقطة بيع تقع في 170 دولة ولا تحتاج لتحويل الأموال إلى حساب بنكي أو بطاقة ائتمان، حيث يتم ملء استمارة معلومات للاستقبال وللإرسال في نقطة بيع معتمدة.
- **بطاقة CCP**: وهي بطاقة يوفرها بريد الجزائر لعملائه بهدف سحب المبالغ المالية من الموزعات الآلية للأوراق النقدية.
- **بطاقة الشفاء**: وهي بطاقة دفع يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمنتسبين إليه للاستفادة من الخدمات التي يوفرها الصندوق.

ب- مؤشرات حجم الدفع الإلكتروني في الجزائر:

يعتبر وضع نظام دفع إلكتروني فعال من أولويات السلطات الجزائرية، وهو جزء من عصرنة النظام البنكي على غرار نظام التعويض عن بعد لوسائل الدفع الجماعية.

تم إنشاء تجمع النقد الآلي GIEMONETIQUE في جوان 2014، حيث جاء ليدعم هذا النهج الاستراتيجي لتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي النظام، يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضوا منخرطا، منهم 18 بنكا وبريد الجزائر، يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبقة في هذا المجال.

يشرف التجمع النقد الآلي على قيادة نظام النقد الآلي من خلال وظائف أساسية متمثلة في: إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي، تعريف المنتجات النقدية البنكية

وقواعد تطبيقها العملية وتسيير الأرضية التقنية للتوجيه، وبهذا يجسد الشفافية في معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقة تسمح بتحرير مبادرات الاستثمار في الصناعة النقدية، حيث أن الهدف هو ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني. (زرقين و جباري، 2010، صفحة 148، 150)

- **نشاط الدفع على الانترنت:**

منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقة البيبنكية عمليا بالجزائر، فقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين، النقل الجوي وبعض الإدارات، وحاليا يوجد 71 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي، ما نتج عنه حوالي 5088632 معاملة موزعة وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور حجم نشاط الدفع على الانترنت

السنة	هاتف/ اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع سلع	عدد المعاملات	المبلغ الإجمالي (مليون دج)
2016	6536	38	51	391	0	0	0	7366	15,009
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	107844	267,993
2018	138945	871	6439	29722	1455	0	0	176982	332 ,592
2019	141552	6292	8342	38806	232	5056	0	202480	503,87
2020	4210284	11350	4845	83416	68395	213175	235	4593960	5423,727

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات موقع:giemonetique.dz

من خلال الجدول السابق يظهر لنا تطور حجم نشاط الدفع عبر الانترنت خلال السنوات الخمسة الأخيرة، وما يمكن ملاحظته هو تزايد عدد المعاملات الالكترونية باستمرار حيث سجلت سنة 2019، 202480 معاملة بمبلغ يفوق 503,8703 مليون دج، وفي سنة 2020 نلاحظ ارتفاعا غير مسبوق في عدد معاملات الدفع الالكتروني ب

4593960 معاملة بمبلغ إجمالي يفوق 5423,727 مليون دج حيث اقتضت الظروف الصحية والمتمثلة في انتشار وباء كورونا، المزيد من التباعد الجسدي وتجنب التجمعات قدر الإمكان، مما يتطلب التوجه نحو الدفع الالكتروني، وقد تسببت جائحة كورونا في تغيير عادات الشراء لدى المواطن الجزائري، فنظرا للأوضاع التي أملتها ظروف الإغلاق (الحجر الصحي) فقد توجه الجزائريون إلى التجارة الالكترونية وشهدت هذه السنة إقبالا واسعا على الشراء عبر الانترنت. وقد قام بريد الجزائر بتسهيل إجراءات الحصول على البطاقة الذهبية ودعا حامليها إلى استخدامها في دفع الفواتير عن طريق الانترنت، كما دعا إلى استخدام نهائيات البيع الإلكتروني لدى التجار المتواجدين في المساحات الكبرى، كما قام بريد الجزائر والبنوك الوطنية بتركيب أجهزة الدفع الإلكتروني لدى التجار مجانا وتحسيسهم بأهميتها بالأخص في ظروف صحية تقتضي تجنب الاختلاط والتجمعات.

- **نشاط السحب على الجهاز النقدي:**

من خلال الجدول رقم (02) سيتم عرض عدد أجهزة الصرف الآلي عبر الوطن، إجمالي عمليات السحب والمبلغ الإجمالي لمعاملات السحب التي تمت من سنة 2016 إلى سنة 2020.

الجدول رقم(02): تطور حجم نشاط السحب على الجهاز النقدي

السنة	إجمالي أجهزة الصرف الآلي	إجمالي معاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب (دج)
2016	1370	6868031	98822524500
2017	1443	8310170	126398291000
2018	1441	8833913	136233452000
2019	1621	9929652	189314037000
2020	3030	63693844	1168778471530

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات موقع:giemonetique.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد عمليات السحب عل الأجهزة النقدية الآلية في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، وقد حققت سنة 2020 رقما قياسيا ب 63693844 معاملة، بقيمة إجمالية بلغت 1168,77مليار دج، حيث عرفت هذه السنة ظروفا استثنائية تطلبت اتخاذ جملة من التدابير من أجل حماية المواطنين من تفشي فيروس كورونا، حيث قامت مؤسسة بريد الجزائر بتزويد الموزعات الآلية للأوراق النقدية بالسيولة اللازمة، واستغلالها 24 ساعة/ 24 و 7 أيام/7، والعمل على صيانتها دوريا وهذا قصد تشجيع استعمال أجهزة الصرف الآلي وتجنب التواجد في الأماكن والفضاءات المغلقة.

- **نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني:**

يبين الجدول رقم (03) تطور حجم نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني من خلال عدد محطات الدفع الالكتروني العاملة ، إجمالي معاملات الدفع والمبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع خلال السنوات من 2016 إلى 2020.

الجدول رقم (03): تطور حجم نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني

السنة	عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة	إجمالي معاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)
2016	5049	65501	444508902.40
2017	11985	122694	861775368,90
2018	15397	190898	1335334130.76
2019	23762	274624	1916994721.11
2020	33945	711777	4733820043,01

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات موقع:giemonetique.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نشاط الدفع على محطات الدفع الإلكتروني في تطور مستمر فقد تم إجراء 274624 معاملة سنة 2019 بمبلغ إجمالي مقدر ب 1.92 مليار دج، كثمرة للتعميم التدريجي لاستخدام محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر خاصة في الفضاءات التجارية، وعرفت سنة 2020 ارتفاعا في عدد المحطات قيد الاستغلال حيث

بلغت 33945 محطة، وقد تم إجراء 711777 معاملة، بمبلغ إجمالي قدره 4733820043,01دج، حيث نلاحظ أن سنة2020 كانت سنة استثنائية بالنسبة للمواطنين حيث يمكن القول أن من إيجابيات جائحة كورونا زيادة إقبال الجزائريين على وسائل الدفع الإلكتروني، وهي خطوة نوعية نحو تغيير الذهنيات والتوجه نحو الرقمنة.

3. أثر التجارة الالكترونية على الاقتصاد الوطني وتحديات وسائل الدفع الالكتروني:

1.4 أثر التجارة الالكترونية على الاقتصاد الوطني:

نظرا لحجم المعاملات التي تتم عبر التجارة الإلكترونية في العالم، فإن اعتماد التجارة الإلكترونية بالجزائر يمكن أن يكون مكسبا لإحداث تنمية اقتصادية فعالة باعتبارها ضرورة حتمية لا بد من انتهاجها خاصة في ظل تزايد حجم المعاملات وسرعتها.

أ- التجارة الالكترونية أداة لزيادة القدرة التنافسية:

توفر التجارة الالكترونية أدوات ووسائل تضيف إلى القدرات التنافسية للمنتجين مما يمكن أن يحقق زيادة في الصادرات، وذلك من خلال: سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية، إمكانية التسويق للسلع والخدمات عالميا وبتكلفة محدودة، القدرة على سرعة عقد الصفقات وإنهائها والقدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتعزيز متطلبات المستهلكين.

ب- التجارة الالكترونية أداة لتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورا أساسيا للتنمية الاقتصادية، وتعاني هذه المؤسسات من غياب الموارد الاقتصادية اللازمة للوصول إلى الأسواق العالمية، وتعد التجارة الإلكترونية واحدة من أهم الأدوات التي تحقق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المشاركة في حركة التجارة العالمية بفعالية وكفاءة بفضل ما تقدمه من خفض تكاليف الدعاية والتسويق والإعلان وكل هذا ينعكس بالإيجاب على تنشيط هذه المؤسسات ويوفر لها القدرة على اختراق الأسواق العالمية، (محرز و صيد، 2010، صفحة 280، 281) تمكن المؤسسات الوطنية من: الاحتكاك وإقامة علاقات مع الشركات العالمية والاطلاع على آخر التطورات وفتح آفاق للولوج إلى الأسواق العالمية كما تمكنها من الاستفادة من الخدمات والسلع التكنولوجية التي تعرضها

المؤسسات العالمية وتطوير العمل المصرفي بما يتوافق مع متطلبات التجارة الإلكترونية، وتعد التجارة الإلكترونية أداة فعالة في تطوير الصادرات من خلال التعريف بالسلع المحلية عبر الشبكة. (عريوة و خاوي، 2017، صفحة 150)

ت– التجارة الالكترونية أداة لخلق فرص جديدة للعمل الحر:

يمكن للتجارة الالكترونية أن تخلق العديد من فرص العمل الحر حيث تتيح الفرصة لعمل مشروع تجاري صغير أو متوسط أو حتى مشروع صغير جدا متصل مباشرة بالأسواق العالمية بأقل تكلفة استثمارية ممكنة، وتمثل التجارة الخدمات أحد المحاور الأساسية التي توفر فيها التجارة الالكترونية آلية للأفراد المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي والعالمي دون الحاجة للانتقال، وهذا يفتح المجال لهم للانطلاق في العمل الحر.

ث– التجارة الإلكترونية أداة للاستفادة من الفرص في سوق التكنولوجيا المتقدمة:

إن احتياج التجارة الالكترونية إلى بنية أساسية من شبكات المعلومات وقواعدها سيخلق مناخا مواتيا لدخول شركات جديدة مهتمة بالتكنولوجيا المتطورة في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات.

2.4 تحديات وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر:

يعود تعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع إلى جملة من المعوقات والتي تشكل حجرة عثرة أمام نجاح المشاريع الجارية التنفيذ، ولعل أهم هذه المعوقات: (لبزة و ضيف الله، 2017، صفحة 290)

أ– معوقات تنظيمية: مرتبطة بالبنوك بحد ذاتها وتتمثل في ضعف الكفاءة الإدارية في البنوك، مما ينعكس في المخصصات المالية المرصودة لعمليات العصرنة لوسائل وأنظمة الدفع الالكتروني، وكذا مخصصات التكوين والتأهيل للإطارات المصرفية، وكل ما يتعلق بمشاريع الاستثمار لتطوير الصناعة المصرفية في البنوك وخاصة العمومية منها.

ب– معوقات اجتماعية وثقافية: تتمثل في انتشار الأمية في مجال المعلوماتية بصفة عامة، وفي مجال

المصرفة بصفة خاصة، بسبب نقص لتعريف بالخدمات المصرفية المعتمدة على وسائل وأنظمة الدفع الالكتروني، فضلا على انتشار ثقافة التحايل الضريبي لدى فئات عريضة من زبائن البنوك وغيرهم، مما يدفعهم إلى الابتعاد عن استعمال وسائل الدفع الالكترونية، أو حتى فتح حسابات بنكية، وكذا عدم الالتزام بمبدأ السرية والأمان لدى بعض المستخدمين بالبنوك، بالإضافة إلى ترسخ أزمة الثقة في البنوك في حد ذاتها من جاء عمليات الإفلاس لبعض البنوك في الجزائر.

ت– معوقات تقنية وفنية: تتمثل في ضعف البنى التحتية التقنية مما أدى إلى عدم الاستقرار في شبكة المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة في الجزائر، وأيضا ضعف استخدام التكنولوجيا المتوفرة.

ث– معوقات متعلقة بالبطاقة البنكية: يترتب على استعمال البطاقة البنكية عدة مشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي: السرقة والضياع، الاستعمال الاحتيالي للبطاقة، العمليات التعسفية، وإشكالية الإثبات.

4. الخاتمة:

لقد أصبح من الضروري أن تنهض الجزائر باقتصادها وترفع التحدي من أجل اللحاق بركب الدول وتبني التجارة الالكترونية، واعتماد تقنيات ووسائل دفع الكترونية حديثة لما تساهم به في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، زيادة القدرة التنافسية، خلق فرص عمل جديدة، وتعظيم الاستفادة من الفرص في سوق التكنولوجيا المتقدمة، بما يتلاءم والأوضاع الجديدة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري في ظل تهاوي أسعار المحروقات، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أدت البيئة الحديثة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لوسائل الدفع الالكتروني إلى ضرورة تبني البنوك والمصارف الجزائرية لآليات جديدة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الالكترونية .
- قطعت الجزائر خطوات متقدمة جدا في سبيل تحديث القطاع المصرفي واعتماد وسائل الدفع الالكترونية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، إلا أن العديد من العوائق والنقائص تعترض المواكبة الفعلية للبنوك العالمية.

- يتجه المواطن الجزائري نحو تغيير عاداته الشرائية وتبني أكثر لوسائل الدفع الالكترونية من سنة لأخرى وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، وقد شهدت سنة 2020 إقبالا غير مسبوق على وسائل الدفع الالكترونية لما عرفته هذه السنة من ظروف استثنائية.
- لا يزال موقع الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع بعيدا عن التطورات العالمية وهذا راجع إلى جملة معوقات حالت دون النهوض بالقطاع المصرفي والمالي الجزائري وإنجاح المشاريع الجارية التنفيذ.

وعلى ضوء النتائج المستخلصة يوصي الباحثان بما يلي:

- العمل على الاستمرار في تطوير وتحديث البنى التحتية للبنوك بغية مواكبة تقنية المعلومات واستيعابها.
- وضع سياسة إعلامية وتسويقية من قبل البنوك، من شأنها إدخال ثقافة استخدام البطاقات المستهلكين، وإقناع أكبر عدد من التجار بقبول أجهزة الدفع الالكتروني.
- التوسع في البعثات التدريبية للعاملين في القطاع البنكي، بغية استيعابهم لتطبيقات لتكنولوجيا والبرمجيات الحديثة وطرق التعامل معها، بالإضافة إلى كيفية تطبيقها.

5. قائمة المراجع:

GIE Monétique. (2021). Consulté le :05 avril, 2021, sur GIE Monétique: https://giemonetique.dz/.

- أحمد ضيف، و عامر بوعكاز. (2019). نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية (16).
- أمير فرج يوسف. (2008). التجارة الالكترونية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- بسام شيخ العشرة، و حنان ملكية. (2018). التجارة الإلكترونية. الجمهورية العربية السورية: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
- سمية عبابسة. (2016). وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري- الواقع والمعيقات المستقبلية-. مجلة العلوم الإنسانية (06).
- عبد الخالق صالح عبد الله معزب. (2019). الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية في التجارة الدولية (الطبعة الأولى). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

- عبود زرقين، و شوقي جباري. (2010). تعزيز دور التجارة الإلكترونية في تنمية الاقتصاديات العربية، . مجلة الاقتصاد الجديد (02).
- كريمة بن شنينة، و عبد القادر مطاي. (2019). مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الإلكترونية بالجزائر. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال (العدد الأول).
- كريمة بن صالح، و فاطمة الزهراء طلحي. (2018). استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي. مجلةنماء للاقتصاد والتجارة (03).
- لحسن دردوري، و سمية بلقاسمي. (2007). واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري. مجلةالدراسات الاقتصادية المعاصرة (03).
- محاد عريوة، و محمد خاوي. (2017). واقع وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (04).
- محفوظ بصيري. (2019). نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة. مجلة دراسات وأبحاث (04).
- نور الدين محرز، و مريم صيد. (2010). نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد (02).
- هشام لبزة، و محمد الهادي ضيف الله. (2017). واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث الانسانية (24).